المنهجية

الهدف من هذا التقرير

أولاً: تطبيق أحد المواد الهامة من قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بعد تأخر دام لظروف استكمال قاعدة المعلومات لوزارة الدولة لشئون البيئة.

ثانياً: رسم صورة واضحة ودقيقة لحالة البيئة وتوضيح التغير الذى طرأ عليها سلبا أو أيجابا.

ثالثاً: تقييم فعالية السياسات والبرامج البيئية التى طبقتها مصر فى التصدى للتغيرات البيئية التى حدثت على الساحة المصرية.

رابعاً: تطبيق بعض السياسات والبرامج لمعالجة ظاهرة التغيرات البيئية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت منهجية إعداد هذا التقرير على ثلاثة مبادئ أساسيه.

المبدأ الأول

هو مبدأ الشفافية، لذلك تم عرض جميع الضغوط التي تتعرض لها البيئة بجمهورية مصر العربية باستخدام أحدث البيانات المتاحة لوزارة الدولة لشئون البيئة – جهاز شئون البيئة بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات والمراكز البحثية حيث تؤمن الدولة أن مبدأ العلانية سيتيح للشعب التعرف على طبيعة وحجم المؤثرات التي تتعرض لها البيئة وكذلك التعرف على الجهود التي تبذلها الدولة لتقليل تلك الآثار.

المبدأ الثاني

هو مبدأ المشاركة، حيث اعتمد التقرير على مشاركة الخبراء والباحثين والمهتمين بالبيئة في إعداد ومراجعة التقرير. وتم إعداد فريق عمل يتكون من مختلف المجالات والتخصصات. وعقدت اجتماعات دورية بهدف الاتفاق على منهجية العمل وهيكل التقرير.

كما اقيمت عدة ورش عمل لتحديد أهداف التقرير ومراجعة البيانات.

وقد شارك في إعداد ومراجعة التقرير مجموعة كبيرة من الخبراء يمثلون مختلف القطاعات التنفيذية كالوزارات المعنية والهيئات البحثية والجامعات وخبراء الإعلام البيئي وممثلون عن القطاع الخاص وكذلك المنظمات والجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال الأعمال وجمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات المرأة وممثلون عن قطاع الشباب.

المبدأ الثالث

هو الأخذ بالمعايير العالمية المتعارف عليها دوليا في إعداد تقارير حالة البيئة ولذلك تم تطبيق المنهج العلمي فى كتابة التقرير والذي يتضمن فى كل مجال (المصادر— التأثيرات الضارة — الجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية — الرؤية المستقبلية).